2015 0723 -0001 a -2

لجنة أهالي المخطوفين
والمفقودين في لبنان

نادي الصحافة 2015/7/23

كلّكم تعلمون أنّ قضيةَ المخطوفين والمفقودين عمرُها من عمر الحرب في لبنان. من المعيبِ أن تبقى هذه القضية 40 سنة دون حل، أن يبقى مصير الآلاف من الضحايا مجهولاً، أن يبقى أهاليهم رهائنَ الانتظارِ واللايقين، أن يستمروا في معركة حقّهم بمعرفةِ مصائرِ أحبتِهم إلى ما لا نهاية...!

هذا الحقُ الذي أصبحَ مبدأً عاما كرّسته المواثيقُ والمعاهداتُ الدولية، كما كرسّه القضاءُ اللبناني في آذار من العام الماضي، عندما حكَمَ للأهالي بحقٍّ تسلّمِ نسخةٍ عن تقريرِ اللجنة الرسمية للتقصّي عن مصائر جميع المخطوفين والمفقودين، وألزمَ الدولةَ بتنفيذ هذا الحكم..

استلمنا نسخةً عن التقرير المذكور (في شهر أيلول العام 2014).. لكن القضيّة لم تُحلّ..

إن الحلَّ العلميَ، المؤسساتي والمقبول لقضية مفقودي الحرب اللبنانية وملاحِقِها.. أقول عنه مقبولاً وليس عادلاً... له وجهان:

أ) الوجهُ الأولُ تنفيذي، يبدأ بالإعتراف بالقضية وبالمفقودين وأهاليهم... وذلك من خلال اجراء الفحوصاتِ المخبريةِ اللازمة، وإنشاءِ قاعدةِ معلوماتٍ للبصمةِ الجينيةِ لأهالي المفقودين والمخفيين قسرياً، يشكّلُ صلةَ الوصلِ "الأم" بالمفقودين والوسيلةَ الفُضلى للتعرّفِ على هوياتِهم، سواء تغيّرَ الحكّامُ والحكوماتُ أو لم يتغيّروا، سواء حضرَ أهالي المفقودين أو غابوا.. إضافةً إلى أنه متى أصبح لدينا هذه الخارطة العلمية يصبح التمييزُ سهلاً ، كلما تمّ العثورُ على عظامٍ في ورشةٍ ما ، اذا ما كانت رفات بشرية أو عظام حيوانية..

وفي هذا المجال، أذكّر بأن البعثةَ الدوليةَ للصليبِ الأحمر كانت قد قدّمت إلى الدولة، العام 2012 ، مشروع اتفاق مفصّل بهذا الخصوص، تقوم عناصر من قوى الأمن الداخلي بتنفيذ أحكامه، مقابل أن يتولى الصليب

الأحمر الاشراف التقني والتدريب والدعم المادي اللازم. لكن على الدولة أن توقع فقط ! (ما تزال تماطل وتكذب).

ب) الوجهُ الثاني تشريعي، يضع الخطواتِ العمليةَ والعلميةَ للبحث عن ذوينا وتحديد مصائرِهم من قِبل الدولة ، وذلك عبر إقرار قانونٍ في مجلس النواب، كما حصل في كل دول العالم التي عرِفتْ حروبا مماثلة وشهِدتْ جرائمَ قتلٍ وخطفٍ مشابهة، أذكرُ دولَ أميركا اللاتينية، البوسنة، العراق...

كما أذكّر أن اقتراحَ قانون بهذا الخصوص استطعنا إيصاله إلى مجلس النواب.. وهو يؤسّسُ لهيئةٍ وطنيةٍ تتمتّعُ بالصلاحياتٍ اللازمة للقيام بمهمتها.. مهمتُها الوحيدةُ البحثُ عن المفقودين... البحثُ عنهم بالمفرّق وليس بالجملة... كلُ حالةٍ هي ملفُ... وأكرّر أمامكم كما أكرر دوماً، أننا لا نريدُ أن نحاسبَ أحداً على إرتكاباتِه في الماضي... فقط نريدُ أن نعرفَ مصيرَ أحبتِنا، وهذا حقُنا.

قلنا مراراً، ونكررّ اليوم أمامكم وعلى مسامِعكم وعبرَكم إلى الأمم المتحدة:

نحن نريد فقط أن تبحثَ الدولةُ عن أولادِنا لأنهم أيضاً أولادُها .. لأنه من بديهياتِ واجباتِها أن تبحثَ عن أولادِها... من واجباتِها أن تتعاملَ مع المقابر الجماعية، أن تقارنَ DNA العظام التي تجدُها في هذه المقابر بـ DNAالأهالي، وذلك وفقاً للمعايير والوسائل العلمية المعتمدة دولياً، باحترام وتقشّف، دون إثارةِ أي ضجةٍ سياسية أوإعلامية، دون مزايداتٍ، دون أية همروجة...

نحن لا نطالبُ بأكثر من ذلك، لكننا لا نستطيعُ أن نقبلَ بأقّل.

جيدٌ أن يوصي مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، في دورته المُرتقبة، الدولة اللبنانية بضرورة حلّ قضية المفقودين وفقاً للرؤية السابق ذكرها..

لكننا تعلّمنا عبرَ مسيرتِنا الشّاقة والطويلة أنّ الرهانَ يبقى معقوداً على همّةِ المجتمع اللبناني لإجبار الدولة على مباشرة التنفيذ.

فهل هناك من أمل؟